يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية مايو 2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 41.80 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 7.50 مليارات دينار وبنسبة 8.5%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.32 مليار دينار وبنسبة 9.7%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 2.66 مليار دينار وبنسبة 5.5%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.80 مليار دينار وبنسبة 3.7%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.68 مليار دينار وبنسبة 4.4%.

أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.40 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتبلغ قيمته نحو 11.10 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.72 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية **لارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.40 مليار دينار وبنسبة 4.4% لتصل قيمته نحو 9.42 مليارات دينار من جهة، **وتراجع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.01 مليار دينار وبنسبة 0.7% لتصل قيمته نحو 1.68 مليار دينار من جهة أخرى.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

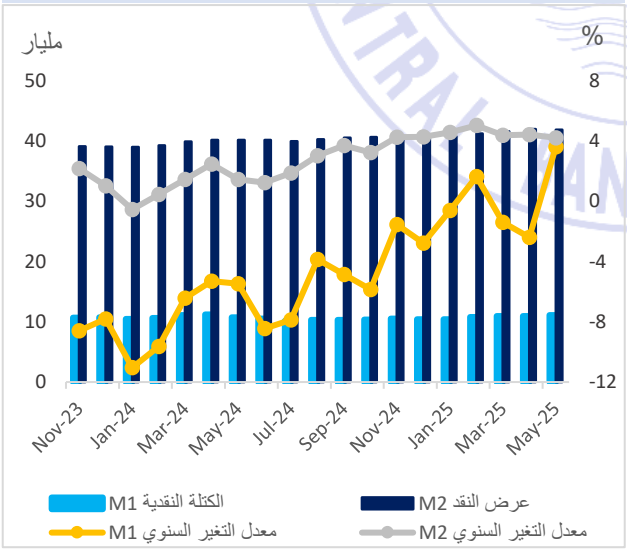

عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 1.68 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 41.80 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل نحو 40.11 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد كل من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.30 مليار دينار وبنسبة 4.4%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.40 مليار دينار وبنسبة 3.6% من جهةٍ أخرى.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: **أ. صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، **ب. صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية مايو 2025 جاء كمحصلة **للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 0.80 مليار دينار وبنسبة 3.0% (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.32 مليار دينار وبنسبة 9.72%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.52 مليار دينار وبنسبة 4.0%) من جهة، والارتفاع في **صافي الموجودات المحلية** بنحو 0.87 مليار دينار وبنسبة 6.5%.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2:

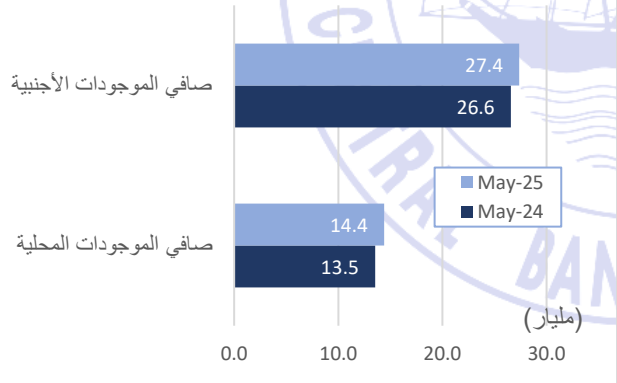

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد

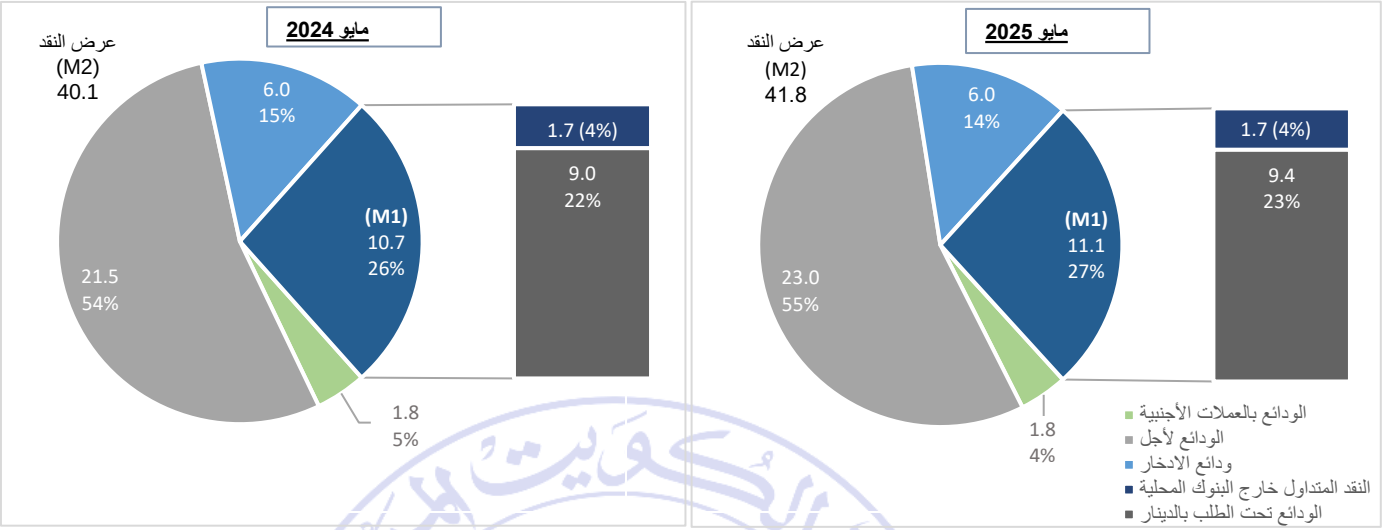

ثانياً: التطورات المصرفية (على المستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـحلية بنحو 7.50 مليارات دينار وبنسبة 8.5% لتبلغ قيمته نحو 95.90 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 88.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 4.37 مليارات دينار وبنسبة 17.2% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 29.76 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.95 مليار دينار وبنسبة 6.4% لتصـــل إلى نحو 48.83 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 0.84 مليـــار دينار وبنسبة 56.2% لتصـــل إلى نحو 2.33 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.18 مليـــار دينار وبنسبة 5.1% لتصـــل إلى نحو 3.78 مليارات دينار. وفي المقابل، **تراجعت أرصدة كل من** قروض للبنوك بقيمة 0.20 مليـــار دينار وبنسبة 19.0% لتصـــل إلى نحو 0.87 مليار دينار، والمطالب على الحكومة والمطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، بنسبة بلغت نحو 9.3%، و9.6% لكلٍ منهما على الترتيب.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 50.9% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية مايو 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 51.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 31.0% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية مايو 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.7% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

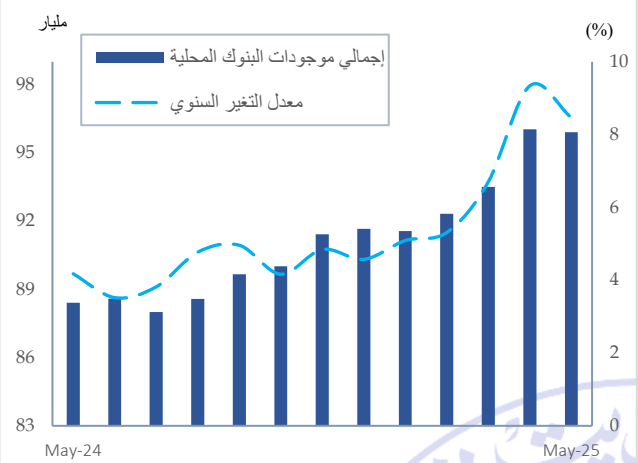

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى، والودائع لدى بنوك أجنبية، وقروض للبنوك الأجنبية بنحو 24.1%، و22.5%، و14.8%، و8.6%، و1.1% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

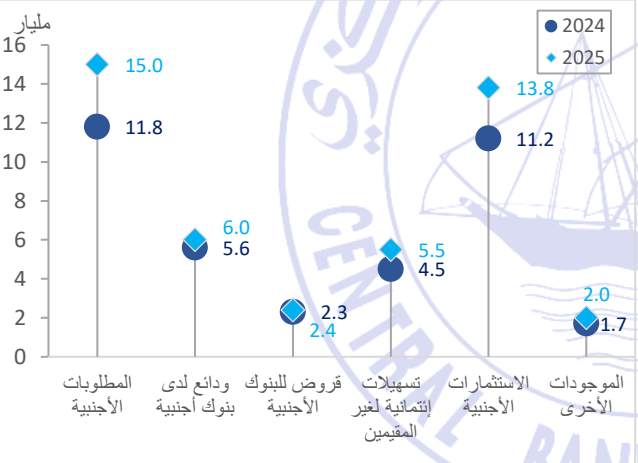

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى **ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.32 مليار دينار وبنسبة 9.7% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 14.87 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل ما يعادل نحو 13.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع للارتفاع في رصيد كلٍ من الموجودات الأجنبية بنحو 4.37 مليارات دينار وبنسبة 17.2%، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 3.05 مليار دينار وبنسبة 25.7%.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 2.66 مليار دينار وبنسبة 5.5% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو51.10 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل نحو 48.44 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 76.2%، و23.8% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 61.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 2.03 مليار دينار وبنسبة 6.9%، لتبلغ قيمته نحو 31.55 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل نحو 29.52 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.80 مليار دينار، وبنسبة 6.5%)، وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.71 مليار دينار، وبنسبة 20.6%)، والخدمات الأخرى (0.52 مليار دينار، وبنسبة 15.2%)، والتجارة (0.38 مليار دينار، وبنسبة 11.0%)، بالإضافة إلى الارتفاع في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، ومؤسسات مالية غير البنوك بنسبة 42.9%، و1.1% في نهاية مايو 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة قروض للبنوك (0.21 مليار دينار، وبنسبة 19.0%)، والنفط الخام والغاز (0.13 مليار دينار، وبنسبة 7.1%)، والصناعة (0.07 مليار دينار، وبنسبة 3.1%)، بالإضافة إلى التراجع في الخدمات العامة بنسبة 5.6% في نهاية مايو 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.80 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتبلغ قيمته نحو 51.18 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل نحو 49.37 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك

للارتفاع **في رصيد كلٍ من ودائع القطاع الخاص "المقيم"** بنحو 1.68 مليار دينار وبنسبة 4.4% حيث بلغت قيمته 40.10 مليار دينار في نهاية مايو 2025 مقابل نحو 38.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **ورصيد ودائع المؤسسات العامة** بنحو 0.42 مليار دينار وبنسبة 6.7% لتبلغ قيمته 6.70 مليارات دينار في نهاية مايو 2025 مقابل 6.30 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في **رصيد ودائع الحكومة** بنحو 0.30 مليار دينار وبنسبة 6.5% لتبلغ قيمته نحو 4.38 مليارات دينار في نهاية مايو 2025 مقابل نحو 4.69 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 41.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية مايو 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.0% و4.6% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية مايو 2025.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

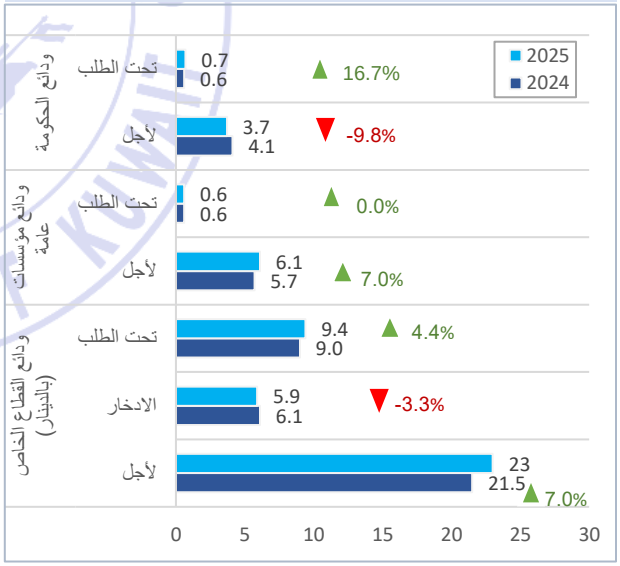

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع